

## نقاش الجلسة السابعة

يتم، مشيراً إلى أن هذه الآليات ستحكم الانتخابات المقبلة على الأغلب.

وحول تعليقه على مداخلة خان، قال إنه يقدر ما جاء فيها، وينبغي الاستفادة منها، بيد أنه نوه إلى اختلافه معه في عدد من المحاور، لا سيما تلك المتعلقة بحديثه عن الحركة الصهيونية.

من جهته، ذكر جقمان، أن لا معلومات مؤكدة لديه حول مشاركة «حماس» في الانتخابات التشريعية المقبلة، لكنه أوضح أن «المؤشرات الحالية تدفع باتجاه المشاركة».

وقال جقمان: إذا وافقت «حماس» على هدنة، فلا معنى لها دون مقابل سياسي، أي أن شعار «شركاء في الدم.. شركاء في القرار»، الذي ترفعه «حماس»، لن يتأتى إلا عبر المشاركة بالانتخابات، فالطريق الوحيدة للحصول على حق بالقرار السياسي هي الانتخابات.

وانتقل جقمان للحديث عن كيفية إقدام «فتح» على تحديد موعد الانتخابات التشريعية قبيل عقد مؤتمرها العام المقبل، موضحاً أن تحديد موعد الانتخابات التشريعية تم على الأغلب بناء على طلب من «حماس» للموافقة على الهدنة.

وفيما يتعلق باتهام البعض له بانتقاد «فتح»، ذكر أنه قدم تحليلاً، وسواء كان صحيحاً أم خاطئاً فلا يقصد منه انتقاد «فتح».

من جانبه، أشار خان رداً على الملاحظات التي وجهت إليه، إلى أنه ينبغي البحث في مدى قدرة الصهيونية على البقاء، موضحاً أنه يعتقد أن ذلك «لم يعد ممكناً على المدى الطويل»، وأنه يجب على الشعب الفلسطيني استغلال مكان من ضعف الإسرائيليين.

وقال: إن تغافلتم (ويقصد الفلسطينيين) عن المطالبة بدولة، فإن هذا سيصبح الكابوس الأسود لإسرائيل، وبالتالي إذا تحدثتم إلى اليهود من منظور أنكم لا تريدون دولة، فهذا سيجعل إسرائيل في وضع صعب، لأن من مصلحتها أن يواصل الفلسطينيون مطالبتهم بدولة لهم.

وتابع: ماذا لو كنتم أكثر ذكاء، وقلتم أنكم تريدون حقوقكم، وتركتم للأخريين البحث عن خطة للتعايش معها، ووضع الخرائط اللازمة لها، ماذا سيحدث؟ أعتقد أن هذه هي الطريق الوحيدة التي تخشاهما إسرائيل، فإن قلتم أننا لا نريد أن نحارب، فستخسر إسرائيل حينها، ووقتها ستحصلون على كامل أرض فلسطين، وعندها يمكنكم القول أننا نريد دولة على ٥٠٪ من أرض فلسطين على أقل تقدير.

وتخلل هذه الجلسة قيام جميل هلال، رئيس الجلسة، بتقديم إشارة حول أمله في أن يخصص أي مؤتمر مقبل ما يعرف بـ «التيار الثالث».

وفي نهاية المؤتمر، أشار مجدي المالكي، مدير معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، إلى أن «الإقبال على المؤتمر تجاوز التوقعات، وهذا مؤشر على أهمية الموضوع الذي طرحه المؤتمر، فقد كان الجمهور مميزاً، سواء من حيث العدد أو النوعية، فالحضور لم يكن مقتصرًا على النخبة السياسية، بل تنوع بين طلاب وأكاديميين وباحثين ومهتمين، ورؤساء بلديات، وشيوخ عشائر، ودبلوماسيين أجانب».

ولفت المالكي إلى «تميز معظم المحاضرات والمداخلات بالمنهجية والروح النقدية وجرأتها، بالرغم من أن المؤتمر لم يتناول كل المواضيع المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتحديدًا القدس واللاجئين والانتخابات».

وأكد أنه «لا توجد أية أجندة مخفية لتحديد قضية القدس عن هذا المؤتمر، بل على العكس تماماً هذه القضية من أبرز القضايا التي تهتم بها مؤسستا مواطن وأبو لغد، وسيجري عقد جلسات متخصصة لمناقشة هذا الموضوع قريباً».

ونوه إلى «أنه سيجري نقل التوجهات السياسية والملاحظات المهمة التي برزت في المؤتمر إلى صناع القرار في السلطة الوطنية، وأعتقد أنهم مهتمون بسماع هذه الآراء».

وأضاف «سيتم إصدار كتاب بوقائع هذا المؤتمر بعد شهرين، وسيضمن كل محاضرات ومداخلات المؤتمر».



فلسطين، ولكن ما دام طرف يقول انه يحظى بأغلبية تأييد الشارع الفلسطيني، فليشارك بالانتخابات، وليفعل بعدها ما يشاء.

وبالنسبة إلى فرص تدفق الدعم الأوروبي فيما لو فازت «حماس» في الانتخابات المحلية، قال: نحن لا نفضل الديمقراطية على هذا المقاس أو ذاك، وبالتالي فإنه بالنسبة للانتخابات المحلية، فإنني لا أعتقد أن فوز «حماس» بها سيكون له أي تأثير على الدعم الأوروبي للمجالس المحلية.

وعزا موقفه، إلى أن مجال الحكم المحلي، يتسم بالمركزية، ويقوم على خطط تضعها وزارة الحكم المحلي، بالتعاون مع هيئات أخرى، وعلى الدول المانحة احترام هذه الخطط الآن ومستقبلاً، بصرف النظر عن الفائز بالانتخابات المحلية».

وحول موضوع «الجدار» ومتابعته، قال: نحن نريد أكبر قدر من الانتصار في موضوع الجدار، وقد بذلت جهود جبارة على صعيد هذه المسألة، واستطاعت أن تبهر العالم، وأعتقد أن وظيفة كل فلسطيني العمل من أجل هذه القضية.

وبخصوص مشاركة المقدسيين في الانتخابات، أقر عريقات أنه مهما قال أو فعل من أجل القدس سيظل مقصراً، موضحاً بالمقابل أن آليات الانتخابات التي جرت في الأراضي الفلسطينية العام ١٩٩٦، ذاتها التي طبقت في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

وأشار إلى أنه حاول إبان محادثاته مع الإسرائيليين إحداث تغيير فيما يتعلق بهذه الآليات، لكن ذلك لم

الشفافي، ود. حنان عشراوي، عضو الوفد. وعزا موقفه، رغم ادراكه أن الاتفاق يتألف من ٦٣ بنداً، ولا يتضمن أية آليات تنفيذ، إلى اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني، موضحاً أن الاتفاق لم يكن ليتم لولا افتقار الجانب الفلسطيني للدعم المطلوب لقضيته.

ونوه إلى أن إسرائيل في وضع لا تحسد عليه، مشيراً إلى أنه رغم كافة الممارسات الإسرائيلية، لا يزال الشعب الفلسطيني ثابتاً على موقفه، ومتشبهاً بحقوقه.

وتابع: نحن شعب بلا جيش ولا أية مقومات، ورغم ذلك فإن إسرائيل والحركة الصهيونية تدركان أن الشعب الفلسطيني لن يترك أرضه وحقوقه، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس.

وأردف قائلاً: لست سعيداً بالوضع الفلسطيني، ولكن حجم الالتزام لدينا كبير، إذ اننا نمارس حياتنا منذ سنوات بلا شرطة، فكيف سيكون الحال بالنسبة لأي مدينة أميركية لو جرى فيها ذلك ولو لساعات، ولكن رغم ذلك لا بد من الاحتكام للقانون ورفض تعدد السلطات.

وأشار إلى أنه لا مشكلة إذا كانت «المعارضة بالصوت»، ولكن طرح جهة معينة لنفسها بديلاً، يعد أمراً غير مقبول.

وتابع: لا أحد يستطيع كم الأفواه، والجامع الوحيد الذي لا يدعى فيه للحاكم في العالم العربي هو



شهدت جلسة النقاش الأخيرة في المؤتمر، جدلاً واضحاً حول ما ذهب إليه كل من عريقات، وجقمان، وخان.

وانصبت معظم المداخلات على ما قاله عريقات، بخصوص ضرورة إنهاء فوضى السلاح، جنباً إلى جنب مع مطالبته بإنهاء تعدد السلطات في المجتمع الفلسطيني، وترسيخ وحدانية السلطة.

وقام البعض في مداخلاتهم بالتشكيك في مدى أحقية مطالبه عريقات بترسيخ وحدانية السلطة، حيث تساءل هؤلاء عما إذا كانت السلطة الوطنية تملك المؤهلات والمتطلبات اللازمة لإمسك زمام الأمور في المجتمع.

وتساءل آخرون عما إذا كان إنهاء فوضى السلاح، يعني تجريد الفصائل الفلسطينية من حق المقاومة. كما وجه البعض أسئلة تتعلق بالمساعدات الأوروبية وفرص تدفقها والاستفادة منها في مختلف المجالات، خاصة على صعيد الحكم المحلي، فيما لو فازت «حماس» بالمزيد من المقاعد في المراحل المتبقية من الانتخابات المحلية.

وانتقد عدد من الحضور، ومنهم يعقوب أبو عصب، ما سماه «تعدد الخطاب السياسي الفلسطيني بالنسبة إلى موضوع اللاجئين».

وأخذ أبو عصب على عريقات، ترديده إضافة إلى مسؤولين آخرين الحديث عن أهمية حل قضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤، ولكن دون الإشارة من قريب أو بعيد إلى مفهوم «حق العودة» بالتحديد.

وفي الإطار ذاته، تساءلت إيمان عواد، عن أوراق المناورة التي تملكها القيادة الفلسطينية في إشارتها إلى تشبثها بالحقوق الوطنية، خاصة فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وفي المقابل، تطرق بعض المداخلات إلى مشاركة المواطنين المقدسيين في الانتخابات الفلسطينية، والظروف التي صاحبها إبان انتخابات الرئاسة الأخيرة.

وفي هذا السياق، اعتبر زكريا عودة، أن ملف القدس مغيب بشكل عام من أجندة السلطة والمؤسسات الفلسطينية المختلفة، ما انعكس في آلية مشاركة المقدسيين في الانتخابات الرئاسية.

ووصف عودة، تلك الآلية بأنها «مهينة»، قبل أن يتساءل عما إذا كانت الترتيبات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية، ستطبق مجدداً وفق الآلية ذاتها في الانتخابات المقبلة، خاصة التشريعية منها.

كما سأل البعض عريقات عن سبب عدم متابعة قرار محكمة العدل الدولية المتعلق بالجدار بالشكل المطلوب، وعن تعليقه على مداخلة خان، التي قال فيها إن الاستراتيجية الفلسطينية الحالية، «لا يمكن أن تأتي بدولة فلسطينية ذات سيادة».

وفيما يتعلق بمداخلة جقمان، تساءل العديد من الحضور عن آليات تجديد «شباب فتح»، وعن كيفية توصله إلى استخلاص مفاده أن «حماس» ستشارك، على الأغلب، في الانتخابات التشريعية المقبلة.

كما أخذ البعض على جقمان، «انتقاده فتح» في كلمته، على حد تعبيرهم.

أما المداخلات التي تطرقت إلى كلمة خان، فانتقد بعضها تصوراتها حول فرص إحداث تنمية في الأراضي الفلسطينية، فيما سأل البعض عما يمكن فعله من قبل الجانب الفلسطيني في ظل الواقع الحالي.

وتناول بعض المداخلات عدداً من الأمور التنظيمية المتعلقة بالمؤتمر، مثل سبب عدم وجود حيز فيه لما يعرف بالتيار الثالث.

وفي معرض تعليقه على المداخلات، ذكر عريقات، أن «لا أحد يستطيع أن يكون حارساً على شفاة الآخرين»، موضحاً أن «بناء المواقف ليس محكوماً للأمر أو الاستخلاصات المجردة».

واستحضر عملية التوصل إلى اتفاق أوسلو، موضحاً أنه فوجيء بالإعلان عنه بعيد مفاوضات سرية، بينما كان هو أحد أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض، موضحاً أنه أيد الاتفاق رغم أن ذلك لم يرض العديد من أعضاء الوفد، وفي مقدمتهم رئيسه د. حيدر عبد